

نقد رأي المسيو برون

لخض السر كولن منكريف وكيل نظارة الاشغال العمومية

ادرجنا في هذا العدد والذي قبله لاشعة المسيو برون مدير السكة الحديد في مد خط حديدي من جرجا الى اصوان وتسهيل سبيل الملاحة في النيل الى داخل السودان . ثم علمنا ان حضرة السر كولن منكريف وكيل الاشغال العمومية انتقد ذلك الرأي مسأولاً لا عفواً وفنده من اوجه شتى في مذكرة هيأها ليرفعها الى دولتو رياض باشا رئيس النظار . فرأينا ان ندرج هنا ملخص نقد السر منكريف اتماماً للفائدة ونقريباً للحقيقة

يظهر من هذا النقد ان المسيو برون شط في الرأي واخطأ في التقدير لقلة معرفته بأحوال البلاد وحاجاتها ولوازمها . اما شططه في الرأي فيتضح من تعذر اتمام الاعمال الهندسية التي اشار بعملها كبناء القناطر العظيمة التي اشار بها عند اصوان وبناء واحد وعشرين صفاً من القناطر ايضاً بين حلفا وشندي . واما خطاؤه في التقدير فيلزم لضبطه وتصحيحه مسح تلك الجهات مسحاً مدققاً واطالة النظر فيها ولكنه يتضح على وجه عام بالقياس على ما هو معين ومعلوم . فقد قدر ان انشاء سكة حديد طولها ٢٢٠ ميلاً من جرجا الى اصوان يستغرق نفقة ٦٠٠ الف جنيه فقط فتكون نفقة الميل الواحد ٢٧٢٧ جنيهاً على هذا التقدير . والحال ان نفقة الميل تبلغ مضاعف هذا المبلغ في السكة الحديدية التي شرعوا الآن بمدّها الى جرجا حال كونها كلها في اراض سهلة لا يقتضي العمل بها عناء شديداً . بخلاف السكة التي يريد المسيو برون مدّها الى اصوان فان جبل السلسلة يعترض امتدادها فلا ثم الا بمزق صخور الصماء وحزونه الشاء

وذلك يستغرق زمناً طويلاً ومالاً كثيراً كما لا يخفى . وعليه تكون نفقات سكة الحديد أكثر كثيراً مما قدره المسيو برون لها

وقس على ذلك نفقات القناطر التي اشار بينها على النيل من فلي في الشلال الأول قرب اصوان الى شندي . فقد قدر انها لا تزيد عن مليوني جنيه . قال السر منكريف ولا ادري كيف يقال ان تلك القناطر تبني بهذا المال بل كيف يمكن ان تبني بأقل من خمسة اضعافه فعوضاً عن ان يقدر لبنائها مليونان يجب ان يقدر لها ١٠ ملايين من الذهب الرنان

ثم استطرد من ذلك الى نقض رأي المسيو دولاموت . ومعلوم ان المسيو دولاموت ذهب الى وجود بقاع مطمئنة شمالي اصوان وقبلها وزعم ان سطح ماء النيل ارفع من اقواها ولذلك اشار بان تتخذ التدابير لتحويل الماء اليها زمن الفيضان وخرنه فيها واستعماله للزراعة الصيفيّة ايام التحريق . امّا الآن فقد ثبت انه لا يوجد هنالك اراضي منخفضة عن سطح النيل فبطل رأيه وبقي رأي المستركوب وينهوس الاميركي الذي اشار بتحويل وادي الريان الى خزان (حوض) في مديرية الفيوم واتخاذ مائه للزراعة الصيفيّة . فراهيه يمكن من الوجه الهندسي لان قاع وادي الريان اوطأ من ماء النيل بخلاف رأي المسيو دولاموت ولكنه متعذر من الوجه المالي اذ ان فتح ترعة الى وادي اللولو لملاء وادي الريان يستلزم اموالاً طائلة على ما ظهر لديوان الاشغال بعد قياس ارتفاع الاراضي والحزون الواقعة بين النيل والوادي المذكور

امّا التبعة التي اشار المسيو برون بتفحها بين جرجا واصوان حاسباً انه يستفاد منها في ري الاطيان وتحويل البور الى اراضٍ صالحة للزراعة بقدر ما يتفق على اتمام مشروعه او اكثر فقد تبين حضرة السر منكريف من النظر في تفصيلها ان

المسيو بروت لم يُصَبِّ في ما قاله من الزراعة الصيفية لفلة معرفته
باحوال تلك الجهات. وذلك لانه لو فرض ان الماء الذي يجري في تلك التربة لم
يقتصر على المقدار الذي عينه بل زاد عنه من ٥ امتار الى ١٠ ارتفاعاً لما اتسع
نطاق الاراضي الزراعية الا اتساعاً يسيراً. ثم ان جبل السلسلة يعترض في
طريق تلك التربة فلا يتيسر شقها فيه الا بشق الانفس

وزد على ما ذكرانه فرض اجرة الري الصيفي من تلك التربة أكثر مما يحتمل
اذ الفلاح لا يدفع ١٠٥ غروش مبرية على ري الفدان صيفاً اذا استطاع الى
الرفض مبيلاً. لان ذلك المبلغ يجعل مال الفدان الذي يزرع شتاءً وصيفاً ٢١٠
غروش مبرية في بعض الاطيان و٣٦٥ غرشاً في اخرى حال كون اعلى ضريبة
تؤخذ على الاطيان لا تزيد عن ١٥٠ غرشاً في مديرية المتوفية وهي تعد مع ذلك
ضريبة ثقيلة لا تطاق. فلا الحكومة المصرية ولا دولتلو رياض باشا يوافقان على
تكليف الفلاح حمل وقر ثقيل فوق ما عليه من الانتقال بل اذا وافقت الحكومة
يوماً على ري الاطيان صيفاً في قنا واسنا وجرجا فذلك انما يكون لاعانة الفلاح
على دفع الاموال الحائلة عن اطيانه لالزيادة الضرائب على عائقه

وقد قدر المسيو بروت في احد تقديره ان عمل الحوض (الخزان) في
اصوان يكلف ١٦٦ الف جنيه مصري وعمل القناطر هناك يكلف ٦٠ الف
جنيه فرد عليه السر منكريف بان المسيو تركي الفرنسي سبق فقدّر ان عمل
القناطر عند جبل السلسلة يستغرق نفقة ٤ ملايين جنيه وانهم قدروا نفقة
حوض المستر وبتهوس في وادي الريان بمبلغ مليون جنيه. وعليه يكون تقدير
المسيو بروت الاول قليلاً جداً بالنسبة الى ما يلزم من المال لتلك الاعمال
وكذا يقال في تقديره الثاني ايضاً

وقس عليه تقديره لنفقات الحياض التي يراد خزن الماء فيها قبلي اصوان
ولنفقات سكة الحديد والترعة المحاذية لها من جرجا الى اصوان فقد حسب
السر منكريف ان نفقات الحفر والردم وحدها تبلغ ٧٠٠ الف جنيه عدا ما يلزم
لمشترى الارض واعمال البناء وانشاء الكباري وما شاكل ذلك وعليه تكون
النفقات التي تلزم لتلك الاعمال اضعاف اضعاف ما جاء في تقدير المسيو برون.
فلذلك ولا اعتبارات أخرى نبذ السر منكريف رأي المسيو برون وحكم بتعذر
فتح الطريق من الصعيد الى الخرطوم بسكة الحديد وتسهيل الملاحة في النيل
وقال ان اسهل طريق الى الخرطوم هي طريق سواكن فبرر لا طريق اصوان
فشندي . ثم ختم المذكرة ناصحاً للحكومة ان لا تعبر السمع لمثل تلك الآراء قبلما
تعم نتائج اعمال الري العظمى التي عملت في بلادها وان تنفع الآن بالتحسين الذي
تم فيها وتوزيع الماء توزيعاً متساوياً على المزارعين فقد اصبحت زراعة القطن
في الوجه البحري مكفولة من اخطار الفرق والشرق ولا يفي سندان حتى تصعب
زراعة الوجه القبلي مكفولة من الشرق ايضاً. ويلزم الحكومة بعد ذلك ان تهتم
بجزن المياه لا بسوائه على ان الظفرة محال وكل تقدم لا يتم تدريجاً لا يدوم طويلاً
وكل ما يعمل ولا لزوم لعمله يخشى ان يزيد ضرره على نفعه

وفي اواسط الشهر الماضي تبادل حضرة السر منكريف والمسيو برون الآراء
على مواضع الاختلاف بينهما . وبلغنا انها قد اتفقا على بعض الامور وطلب من
المسيو برون ان يضع تقريراً مفصلاً عما رأى اجراءه في تقريره لخزن المياه فوضع
تقريراً مسبباً ورفعه الى الحكومة السنية . ثم ان المستر ولكس استأذن نظارة
الاشغال العمومية بالذهاب في الحريف القادم لتفحص هذا المشروع على الحدود